

تقرير مراقب الحسابات  
على الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية  
لشركة القناة للتوكيلات الملاحية  
فى ٢٠١٩/٩/٣٠

السادة / مساهمى وأعضاء مجلس إدارة شركة القناة للتوكيلات الملاحية :-

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة القناة للتوكيلات الملاحية (شركة تابعة مساهمة مصرية خاضعة لإحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١) والمتمثلة في قائمة المركز المالى فى ٢٠١٩/٩/٣٠ البالغ إجمالي الأصول بها نحو ٩٩٨,٥٠٠ مليون جنيه وكذا قائمة الدخل عن الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠١٩/٩/٣٠ بصافى ربح نحو ١٢٨,٣٨٧ مليون جنيه وقانمتي التغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاث أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى ، وإدارة الشركة هى المسنولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه ، والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ، كإطار مكمل للنظام المحاسبى الموحد وتندرج مسنوليتنا فى ابداء استنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ، ويقل الفحص المحدود جوهريا فى نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لايمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة ، وعليه فنحن لانبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية التى وردت إليها بتاريخ ٢٠١٩/١١/٧ .

أساس إبداء الاستنتاج محفظ :-

فى ضوء المعلومات التى حصلنا عليها من الشركة تبين ما يلى :-

اعتمدنا في مراجعتنا لفروع الشركة بالسويس والقاهرة ونوبيع علي الملخصات التي اعدتها ادارة الشركة لهذا الغرض وقد تبين وجود فروق بين الحسابات الجارية المدينة والدائنة للتوكيلات الملاحية (الفروع) والمركز الرئيسي في ٢٠١٩/٩/٣٠ بنحو ٦٧٩ الف جنيه.  
يتعين بحث الفروق واجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك

- لم تراعى الشركة بتحميل فترة المركز المالي ما قيمته ٢,٥ في الالف من جملة إيرادات الفتره قيمة المساهمه التكاملية المقرره طبقاً للماده رقم (٤٠) من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ المستحقه للأمين الصحي الشامل

- تضمنت الايرادات نحو ٥٤,٤٩٦ مليون جنيه تمثل كامل نصيب الشركة في توزيع جانب من الاحتياطي النظامي لشركتي دمياط وبورسعيد لتداول الحاويات المعتمده بالجمعية العامة للشركتي في ٢٠١٩/٨/٢٩ بزيادة قدرها ٤٠,٨٧٢ مليون جنيه تمثل نصيب الفتره من ٢٠١٩/١٠/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ من تلك الايرادات.

- بلغ رصيد هيئة موانئ البحر الأحمر الدائن في ٢٠١٩/٦/٣٠ نحو ١,٣٤٣ مليون جنيه (مرحل من سنوات) في حين بلغ المستحق علي الشركة بسجلات الهيئة وفقاً لخطاب الهيئة في ٢٠١٥/٢/٩ نحو ٦,٥٥٦ مليون جنيه ورغم قيام الشركة بتشكيل لجنة بالقرار رقم ٢٣٣ بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣٠ الا انه لم تنتهي اللجنة بعد من اعمالها في هذا الشأن حتى تاريخ المركز المالي.


#### الاستنتاج المتحفظ :-

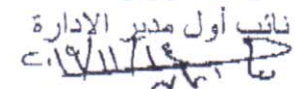
في ضوء فحصنا المحدود القوائم المالية لشركة القناة للتوكيلات الملاحية وفيما عدا تأثير ماورد بالفقرات السابقة لم يتم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي في ٢٠١٩/٩/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن الثلاث أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية كماطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد وفي ضوء القوانين واللوائح ذات العلاقة ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً علي القوائم المالية الدورية للشركة في ٢٠١٩/٩/٣٠ فإننا نوجه الانتباه الي :-

- حققت الشركة صافي ربح بلغ في ٢٠١٩/٩/٣٠ نحو ١٢٨,٣٨٧ مليون جنيه متضمن ايرادات غير متعلقة بالنشاط الرئيسي للشركة نحو ١٣٩,٤٤٥ مليون جنيه (ايرادات استثمارات - فوائد دائنة ايرادات اخري).

- بلغت جملة الإيرادات المحققة خلال فترة المركز المالي نحو ١٦,٢١٧ مليون جنيه مقابل ٣٢,٥٩٨ مليون جنيه الفترة المقابلة من العام الماضي بانخفاض قدره ١٦,٣٨١ مليون جنيه بنسبة انخفاض تزيد عن ٥٠% وتلاحظ حدوث الانخفاض في جميع أنشطة الشركة ( نشاط الملاحة ، نشاط البحار ، نشاط التخليص ، نشاط السياحة ، نشاط نوبيع ، نشاط البضاعة ).

مدير عام  
نائب مدير الإدارة

  
( محاسب/ ناصر السيد فوزي حسن )

وكيل الوزارة  
نائب أول مدير الإدارة  
  
( محاسب/ منحت محمد سعد الدين دقماق )